مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٧) العدد (١)
الإصدار الحادي العشرون
٢٠٢٤ (٤٤٧-٤٣٠)

أصول الدلالة النحوية عند عبد القاهر الجرجاني ومستوياتها في كتابه المقتصد

رشيد العمارتي

أستاذ باحث بأكاديمية فاس، مكناس الجهوية

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٣ مارس ٢٠٢٤م

الملخص

تهدف هاته المقالة إلى تحديد أصول الدلالة النحوية ومستوياتها عند عبد القاهر الجرجاني في كتابه المقتصد . حيث تبدو منطلقاته منذ البداية ذات توجه وجودي نحوي دلالي؛ باعتبار أنه يحدد الاسم تحديدا دلاليا وجوديا؛ لأنه يدل عنده على شيء وعلى ذات . بينما يدل الفعل على حال ملتبسة بتلك الذات . وبعد تحديده لأصول الدلالة النحوية انتقل إلى تحديد مستوياتها التي تنتظم وفق تلك الأصول في المستوى الدلالي الوجودي، والمستوى النحوي الدلالي ،والمستوى النحوي الشكلي الخالص.

يقوم المستوى الأول على كون الشيء يسبق الاسم والحال تسبق المعنى. حيث ترتبط الحال بالشيء ارتباطا إسناديا التي تقتضي معنى يظهر بالاسم الواسم لذلك الشيء. إذ يقتضي ذلك المعنى بدوره الإعراب مشكلا بذلك المستوى النحوي الدلالي. فالفعل حال تلتبس بالذات والشيء وتحمل عليه وفق علاقة إسنادية ؛ فتقتضي تلك الحال معنى للاسم هو الفاعلية الذي بدوره يقتضي الإعراب للفاعل . فيتدخل العامل اللفظي الذي هو الفعل الموزون بصيغة صرفية معينة لوسم الفاعل بالرفع وهذا المستوى الأخير هو ما يشكل المستوى النحوي العاملي اللفظي الشكلي .

الكلمات المفتاحية: الدلالة النحوية ، أصولها، مستوياتها، المستوى الدلالي الوجودي، المستوى النحوي الدلالي، المستوى النحوي اللفظي العاملي، الاسم، الفعل ، الحال ، المعنى، الإسناد ، الفاعلية .

*** مقدمة**

إن النظر في تاريخ العلم و التعرف على المنعطفات الحاسمة التي مر منها يقود إلى التمييز بين بنيته المعرفية الثابتة والبنيات المتغيرة له والمتعاقبة على الأولى. مما يؤدي في النهاية

إلى اكتشاف أسباب التطور، ومظاهر التجديد التي تحكمت في مسيرة العلم التاريخية. لذلك فالدراسة الإبستمولوجية التاريخية تظل مطلبا ملحا خصوصا بالنسبة للعلوم اللغوية العربية ؛ لأنها هي الكفيلة بتحديد أصول تلك العلوم، وتمفصلاتها المفاهيمية الكبرى، ومعرفة مقومات استقلالها، ومظاهر التداخل بينها وبين غيرها من العلوم ،وعوامل ومعالم تطورها .كما أن تلك الدراسة هي المؤهلة لبث روح الجدة فيها والقادرة على بعثها وإحيائها من جديد (KARL RAIMAUND ,1973).

ومادام النحو العربي يمثل مسبار جميع العلوم (الزجاجي، الإيضاح، المقدمة.) ومفتاحها الأساسي (السكاكي، مفتاح العلوم) ؛ فإنه في حاجة إلى وضعه في محطاته التاريخية الكبرى لمعرفة معالم بنيته الأساسية الأصلية وملامح التغير والتطور التي خضعت لها تلك البنية والتي عكستها البنيات اللاحقة عليها . بحيث يمثل هذا العمل لبنة من اللبنات التي سبقني إليها غيري من الباحثين(ALAOUI) كما أنه يجسد مرحلة استئنافية جديدة في تاريخ هذا العلم من خلال بعض النماذج التي طبعت مسيرته بطابع الجدة والأصالة والعمق والشمولية . إذ قررت الاشتغال على المجدد الكبير في تاريخ النحو العربي عبد القاهر الجرجاني في كتابه المقتصد في شرح رسالة الإيضاح لأبي علي الفارسي.

لقد فتح عبد القاهر الجرجاني الدرس النحوي العربي على عوالم نحوية ودلالية جديدة. حيث إنه أعاد ترتيب محاور ذلك الدرس النحوية والدلالية ليستجيب لما هو نحوي ودلالي معا. فإذا كان العامل النحوي اللفظي مع سيبويه هو الذي يتحكم في مواضع الكلم وحالاتها الإعرابية . حيث يتأسس النظام النحوي عنده على مركزية الموضع، وليس على مركزية الذات؛ إذ يشكل الموضع العمود الفقري لنظامه النحوي ؛لأن الإعراب يبدأ معه وينتفي بانتفائه؛ وهو بذلك يمثل مركز ثقل النظرية النحوية عند سيبويه ؛حيث يمثل النواة التي تتشكل عبرها كل الحالات النحوية من الرفع والنصب والجر التي تجري على الأسماء المتمكنة تمكنا عامليا؛ أي الأسماء التي تستجيب للعامل بعد شغلها تلك المواضع، وبنائها على تلك العوامل التي تسمها لفظا؛

تأخذ الأسماء المعربة والمبنية معا عند سيبويه "قيما موضعية" وليست دلالية؛ إذ لا دخل للإسناد في الرفع، والنصب، والجر؛ حيث يقترن الإعراب بالموضع وفق علاقة بنائية نحوية، وليس وفق علاقة إسنادية دلالية؛ لأن الرفع يذكر في علاقته" بالبناء على" وليس بالإسناد. فالنظام النحوي عند سيبويه هو نظام من المواضع المرتبة سلفا؛ ووجودها ثابت، وقار بغض النظر عن الكلمات التي تشغلها؛ وبمجرد ما تشغلها هاته الأخيرة تستحوذ عليها المواضع؛ فتمنحها قيما نحوية خالصة، وليست دلالية وفق "البناء على"، وليس "الطروء على". كما هو الأمر بالنسبة للنظام النحوي الدلالي(الأستراباذي، شرح الكافية).

إن المواضع هي التي تتحكم في أنواع الكلم؛ وتتميز هذه الأخيرة؛ وتتحدد بناء على مدى قدرتها على استجابتها لتلك المواضع، أو عدم استجابتها إلى كلمات مبنية وكلمات معربة؛ حيث يعتبر التمكن النحوي العاملي علامة فارقة فاصلة بين أنواعها باعتبار الاسم المتمكن هو الذي يشغل تلك المواضع أصالة واستحقاقا؛ فيصير هو الأصل في الإعراب، والفعل الأصل في العمل؛ لذا فقد وزعت الأدوار بين أنواع

الكلم وفق معايير نحوية خالصة هي: العمل، والإعراب، والبناء، والتمكن.(IRAQI HOSSAAINI ,(1992) ؛ لكن مع الجرجاني أصبح المعنى النحوي الدلالي هو جوهر الجملة وبه تتحدد معالمها الأساسية وهندستها النهائية. لذلك سيكتسي العامل مع هذا الأخير صبغة نحوية دلالية إضافة إلى الصبغة النحوية الشكلية اللفظية السابقة.

فالعامل بمقتضى الصبغة النحوية الدلالية يتحدد بكونه هو المقتضي للأحوال الإعرابية من الفاعلية والمفعولية والإضافة ، بينما يتحدد العامل بحسب الصبغة النحوية الخالصة بكونه هو المحدد للحالات الإعرابية من الرفع والنصب والجر. مما يدل على أن مشروع الجرجاني ينصب على وضع أصول للدلالة النحوية وتحديد مستوياتها النحوية والدلالية معا؛ فكيف تتحدد أصولها ومستوياتها عنده؟

*** أصول الدلالة النحوية**

من خلال جرد النصوص، ووصفها ،وتصنيفها يبدو أن الإسناد بالنسبة للجرجاني يمثل العمود الفقري للدلالة النحوية عنده. فهو الأصل الأصيل الذي تنبني عليه باقي أصول تلك الدلالة وتتحدد بموجبه باقي مستوياتها سواء كانت نحوية أو دلالية. مما يتطلب الوقوف على سياقات توظيفه والعلاقات الاقترانية التي تربطه بغيره من المفاهيم ذات الصلة بالدلالة النحوية. لكن قبل ذلك ينبغي الإجابة عن السؤال التالي :كيف انتظمت بمقتضى الإسناد أصول الدلالة النحوية المتمثلة في الاسم والفعل ؟

*** انتظام أنواع الكلم بانتظام أجناس الدلالة**

يمثل المستوى الدلالي الوجودي الإطار المرجعي الأساسي الذي ينطلق منه الجرجاني من أجل تثبيت نظامه النحوي الدلالي الجديد ؛ فكل أصول ذلك النظام ومستوياته تتحدد بموجب الدلالة الوجودية؛ فلذلك يجعلها محور تفكيره وقطب الرحى في مسلكه الحجاجي من أجل تحديد أصول الدلالة النحوية. باعتبار أن أنواع الكلم تنتظم عنده انتظاما ثلاثيا؛ لأنها تدل على ثلاثة أجناس من الدلالة، حيث إن كل جنس مخالف لصاحبيه. وإن الاسم يتربع على دلالتي الفعل والحرف، إذ يقول(المقتصد، ج1،ص.123): «وإذا كان هذا الأصل ثابتا فلا بد أن يكون القصد في هذه القسمة أن هاهنا أجناسا ثلاثة من الدلالة، كل جنس منها مخالف لصاحبيه، وأن الاسم ماله جنس خاص من تلك الدلالات، وكذا الفعل والحرف، فليس إذا كل ماله دلالة يجوز أن يسمى اسما؛ لأن ذلك يؤدي إلى أن لا خلاف في الدلالات، وأن جميعها راجعة إلى حقيقة واحدة، وذلك ما لا يدعيه من له حظ من المعرفة».

بناء على ما سبق تتحدد أصول الدلالة النحوية بموجب القيم الخلافية الدلالية الموجودة بينها ؛ فهي مختلفة لأن كل واحد منها يدل على جنس من الدلالة يختلف عن جنس ما يدل عليه الآخر. لكن رغم ذلك يتفوق الاسم دلاليا على الفعل والحرف لتفوقه الوجودي عليهما ؛ فإشكالية تحديد أصول الدلالة النحوية عند الجرجاني هي ذات مترع دلالي وجودي ؛ ومادام أن الوجود يسبق الدلالة ؛ فإن الاسم يسبق الفعل والحرف؛ لأنه يدل على شيء وعلى ذات قبل أن يلبس لباسا دلاليا بوضع علامة لغوية واسمة له؛ حيث يمهد لذلك قائلا (المقتصد، ج1،ص.123): «ثم إن أجناس الدلالة إنما كانت ثلاثة؛ لأن المدلول عليه إما أن يكون الشيء نفسه.

حتى يتميز بالعلامة المنصوبة له عن غيره، ويعلم قصد المتكلم إليه وهذه دلالة القبيل الذي نسميه اسم من الكلم.

فـــ "زيد" علامة تدل السامع على أنك قصدت هذه لا تلك، وكذا "رجل" و"فرس" و"قدر" و"ثوب" و"ضرب" و"علم" و"جهل" كل واحد من هذه الكلم يدل المخاطب على قصد المتكلم إلى هذا الجنس وهذا الشيء وهذا المعنى دون غيره، فهي إذا أسماء كلها وذلك دلالة القبيل الذي نسميه الذات».

ثم بعد كل ذلك يحاول أن ينص على ذلك نصا معللا ذلك بقوله (المقتصد، ج1،ص.220): «وليس كذلك الاسم؛ لأنه يوضع على شيء، ويكون دالا على معنى في نفسه. ألا ترى أن الرجل يدل على الصورة المخصوصة، وليس تلك الصورة بحدث يحدث من نحو "زيد" و"عمرو" فيجب إسناده إلى غيره، كما كان ضرب وقتل خبرا عن حدث وشيء خارج من العدم إلى الوجود. فكان يحتاج إلى شيء متبوع ينسب ويسند إليه».

تبدو منطلقات الجرجاني في تحديده لأصول الدلالة النحوية ذات توجه وجودي دلالي ؛ فإشكالية الدلالة النحوية بالنسبة إليه هي إشكالية وجودية دلالية بالدرجة الأولى ؛ حيث يوجد الشيء ثم بعد ذلك يسند إليه الحدث ليخرجه ذلك الشيء من العدم إلى الوجود . وبذلك يتحدد الاسم كذات أو كشيء ويتحدد الفعل كمعنى مثبت في ذلك الشيء؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.86-87): «فالجيد من العبارة أن يقال والدليل على ذلك أن الفعل يدل على إثبات معنى للشيء في زمان، ».

تتحدد أصول الدلالة النحوية ،إذن، بناء على ما هو وجودي دلالي ؛ حيث الأسبقية للاسم لكمال حاله ودلالته على الشيء نفسه ، كما أنه معتمد ودعامة الفعل في تحقق وجوده ؛ لذلك تبدو العلاقة بينهما علاقة وجودية دلالية جدلية . فالاسم يدل على معنى في ذاته وبشكل مستقل ومستغن عن غيره، بينما الفعل يتحدد بشيئين مقترنين يتركب أحدهما مع الآخر لا لتحديد معنى كل واحد منهما في ذاته؛ إذ يتشكل الفعل من الزمان والحدث معا، ويظل مفتقرا إلى الاسم دلاليا ووجوديا كما يوضح الجرجاني (المقتصد، ج1،ص.124): «أما إذا قلت: "ضربت" دللت على ضرب وزمان بمعنى اختصاص وحالة بينهما. وذلك ما نعبر عنه بقولنا: أن الفعل يدل على زمان خاص وحدث فيه، ومرجع ذلك كله إلى أنه لم يأت ليميز لك ذاتي الحدث والزمان من غيرهما، وإنما جاء ليدلك على حالة بينهما ويركبهما مقترنين، فليس هو إذا لأجل الشيء نفسه على الإطلاق ولا علامة منصوبة لتميز الذات من غيرها».

لكن إذا تم استحضار الحرف باعتباره وحدة أساسية من وحدات أقسام الكلم يبدو أن تحديده بالنسبة للجرجاني أتى متأخرا عن الاسم والفعل؟ فما السبب في ذلك ؟ وهل هو أصل من أصول الدلالة النحوية، أم هو خارج عن أصولها، و غريب عن أطوارها؟ إن الجرجاني ينطلق دائما من أطر دلالية ولكن ببعد تركيبي للتدليل على التأخر الوجودي والدلالي للحرف على الاسم والفعل؛ فوجوده طارئ على ما يتركب منهما ودلالته تتحدد بناء على ذلك؛ حيث يقول(المقتصد، ج1،ص.124):«وإما أن يكون المدلول عليه معنى يعترض في هذين المذكورين أحدهما مع الآخر نحو أن تقول:

ضرب زيد، فيأتلف الفعل مع الاسم ويحصل بائتلافهما فائدة لا نعقلها من كل واحد منهما على الانفراد، ثم تعتور تلك الفائدة معان وأوصاف كالنفي في قولك: "ما ضرب زيد" والاستفهام في قولك: أضرب زيد؟ فالنفي كما ترى معنى اعترض على الفعل والاسم بعد ائتلافهما.

فما كان دلالته على هذا الجنس فإنه من القبيل الذي يسمى حرفا، ولو ثبت أفكارك تطلب وتبحث لم تجد في المعقولات مدلولا عليه يخرج من هذه الأقسام الثلاثة» .فالحرف يستوي وجوديا بعد استواء أصل الفائدة الحاصلة عن طريق الائتلاف الحاصل بين الاسم والفعل ، بينما يتحدد دلاليا بالدلالة الطارئة التي يحدثها عندما يدخل على تلك البنية الائتلافية السابقة؛ مما يدل على أن دوره هو تحوير الدلالة الأصلية للجملة وليس المساهمة في بناء أصول تلك الدلالة . وهو بذلك ليس أصلا من أصول الدلالة النحوية.

تنتظم أصول الدلالة النحوية عند الجرجاني انتظاما وجوديا ودلاليا ؛باعتبار أن الاسم سمة لشيء ولذات يستقل بنفسه، والفعل لا يصح معناه إلا بعد أن يسند إلى غيره، أي أن وجود الاسم نابع من ذاته وماهيته الذاتية ،وهويته الواقعية، والفعل يتحدد وجوده بالقوة إلى أن يسند إلى الاسم المحض؛ لينتقل وجوده من الوجود بالقوة إلى الوجود بالفعل، إذ يقول (المقتصد، ج1،ص.219-220):«وأصل احتمال الضمير للفعل؛ لأجل أنه ليس بسمة لشيء يستقل بنفسه، وإنما يصح معناه بعد أن يسند إلى غيره، فلا يكون لـــ "ضرب" فائدة ما لم تسند إلى "زيد" في قولك "ضرب زيد" فلما كان كذلك، ثم تقدم عليه ذكر الاسم، وجب أن يضمر فيه.

وليس كذلك الاسم؛ لأنه يوضع على شيء ويكون دالا على معنى في نفسه ألا ترى أن الرجل يدل على الصورة المخصوصة، وليس تلك الصورة بحدث يحدث من نحو "زيد" و"عمرو" فيجب إسناده إلى غيره، كما كان "ضرب" و"قتل" خبرا عن حدث وشيء خارج من العدم إلى الوجود، فكان يحتاج إلى شيء متبوع ومسند إليه».

كما أن الفعل يتحقق وجوده بشكل لاحق على الاسم وتابع له. والاسم يتحقق وجوده بشكل سابق على الفعل ومستقل عنه؛ لتنتظم بذلك العلاقة بينهما وفق علاقة الصفة (الفعل) بالموصوف (الاسم) ؛ حيث تمثل هذه الثنائية أصل العلاقة الوجودية الدلالية بينهما؛ إذ تدل الصفة على الموصوف دلالة عقلية ويجلي الجرجاني ذلك بشكل مفصل في مشتقات الفعل لأنه يقول (المقتصد، ج1،ص.220): « وإنما يحتمل الضمير من الأسماء ما كان بمنزلة الفعل ومتضمنا لمعناه، وذلك "كضارب" و"قائم" و"حسن" و"كريم".

ألا ترى أنك إذا قلت: "بكر ضارب" فقد أخبرت عنه بالضرب، وليس الضارب بلفظ دال على شيء هو أصل في نفسه غير مفتقر إلى أن يرجع ويستند إلى غيره كما يدل الثوب على شيء ليس بتابع لغيره.

والضرب لا بد له من فاعل، وكذا الحسن لا بد له من موصوف فإذا قلت: ضارب وحسن في قولك: حسن زيد وضرب عمرو، وإذا كان كذلك وتقدم ذكر المسند إليه، نحو: زيد في قولك "زيد ضارب"، و"عمرو حسن" وجب أن تضمره في هذا التابع المنسوب إذ لو تجعل في "ضارب" ضميرا لزيد، لم تكن خصصته به ...». يتابع الجرجاني حديثه عن الفروق الجوهرية بين الاسم والفعل خصوصا عندما يتعلق

الأمر بالمصادر ؛ فهو يفرق بين أسماء الذوات وأسماء المعاني ؛ فالأولى ثابتة تدل على الأشياء الموجودة نفسها بينما تدل الثانية على المعاني الطارئة المتغيرة الملتبسة بالأولى. إذ يقول (المقتصد، ج1،ص.115-116): «والمصدر بهذه الصفة وإذا كان كذلك سمي المطلق، إذ لا تقدر على أن نقول: أن القيام في قولك: قمت قياما قد فعل به شيء، كما قلت في قولك: ضربت زيدا، فقد تبث أن سمة المفعولية بالمصدر أولى منها بغيره من الأقسام، وتسمى المصادر والأحداث والحدثان، وذلك أنها تحدث مرة بعد أخرى ولا تكون ثابتة ك "زيد" و"عمرو" ويسميها المعاني أيضا، لأجل أنها ألفاظ لا تدل على أشخاص ك "زيد" و"عمرو"، ويسميها المعاني أيضا،...».

تتحدد أصول الدلالة النحوية بشكل دلالي وجودي بناء على وجود أصلين مترابطين ترابطا وجوديا دلاليا هما الاسم والفعل؛ باعتبار أن الأول يدل على معنى في نفسه والثاني هو ذلك المعنى الموجود في الاسم نفسه ؛أي أن هناك الحامل الوجودي وهو الاسم ثم الفعل الذي يتحدد بكونه يحمل وجوديا في الاسم؛ لذلك ترتد العلاقة بينهما إلى العلاقة الإسنادية ؛ فكيف ذلك؟

*** من التحديد الدلالي الوجودي لأصول الدلالة النحوية إلى التحديد المقولي لهـــا**

لقد حدد الجرجاني أنواع الكلم -بناء على ما سبق- تحديدا وجوديا باعتبار أن الاسم يدل على الذات والشيء وهو حامل وجودي للفعل الذي يدل على حال ملتبسة بالأول طارئة عليه؛ لذلك سيسعى الجرجاني إلى وصف تلك العلاقة الدلالية الوجودية بالبحث في إطارها المقولي معتمدا على الإسناد ؛حيث ما كان مسندا ومسندا إليه فهو الاسم، وما كان مسندا ليس مسندا إليه فهو الفعل، وما لا يكون مسندا ولا مسندا إليه فهو الحرف. يقول الجرجاني: (المقتصد، ج1،ص.54)«فهذا حد مشتمل على ثلاثة أنواع من الاحتراز: أولها احتراز من الاسم الذي يخبر عنه نحو "زيد" و"عمرو" و"العلم" و"الجهل" لأن الفعل إذا لم يستقم أن يكون مخبرا عنه ومسندا إليه شيء على وجه من الوجوه فقد انفصل من الأسماء التي يصح الإخبار عنها والإسناد إليها.

والثاني: احتراز من الاسم الذي يكون مسندا إلى غيره ألبتة نحو "متى" و"إذا" وما شاكلها، لأجل أن الفعل يكون مقدما على ما يسند إليه كما ذكر من قوله: خرج "عبد الله" وهذه الأسماء إذا أسندت إلى شيء كان مرتبتها بعده، تقول: القتال إذا خرج زيد، فيكون خبرا عن القتال، ولا يكون – أعني القتال – مؤخرا عنه، فإن قلت: إذا خرج زيد القتال كانت النية به التأخير، كما أنك إذا قلت "منطلق زيد" "كان منطلق" مؤخرا في التقدير، وإن تقدم في اللفظ».

يتحدد الفعل والاسم بكون الأول لا يحتمل إلا أن يكون مسندا والاسم يحتمل أن يكون مسندا ومسندا إليه، أما بالنسبة للحرف؛ فهو يقول (المقتصد، ج1،ص56): «، لأنه لا يكون مسندا ولا يسند إليه ألا ترى أنك لو قلت "زيد إن"، أو "عمرو إلى" لم يكن كلاما، وإذا كان الفعل خبرا ومحتملا، لأن يسند إلى غيره لم يدخل عليه الحرف، فهذا حد للفعل، لأنه مطرد ومنعكس ألا ترى أنك قلت: كل لفظ جاز أن يسند إلى الاسم مقدما عليه، و لم يجز أن يسند إليه شيء فهو فعل».

لقد حدد الجرجاني بذلك أقسام الكلم تحديدا إسناديا مقوليا ليمهد بذلك إلى تحديدها دلاليا ونحويا، حيث

ما قبل أن يتصرف دلاليا ومنطقيا ونحويا فهو الاسم وما تصرف دلاليا منطقيا من وجه واحد دون أن يتصرف نحويا فهو الفعل، وما لم يتصرف نحويا ودلاليا ومنطقيا فهو الحرف. فكيف ذلك؟

*** من التحديد المقولي لأصول الدلالة النحوية إلى التصرف الدلالي لها**

إن الكلمة التي تكون مسندة إليها ومسندا تتصرف دلاليا ومنطقيا؛ فتكون خبرا ومخبرا عنها ؛حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.59): « أن الاسم له وجهان من التصرف في باب الإسناد، لأن يكون خبرا ومخبرا عنه، ألا ترى أنك إذا قلت: "زيد منطلق" كان "منطلق" خبرا عن زيد مع أن كل واحد منهما اسم، وكذلك قولك: "الله إلهنا"، لأن كل واحد من الجزأين اسم، وقد جعل الأول مخبرا عنه والثاني خبرا، والفعل له خبر واحد، لأن يكون مسندا إلى غيره ألبتة، فلا يوجد كلام من فعلين كما يوجد من اسمين، وإذا كان تصرف الفعل من وجه وتصرف الاسم من وجهين كان الفعل أخص من الاسم».

إن الاسم يتصرف دلاليا وفق قيمتين دلاليتين فيكون خبرا ومخبرا عنه، والفعل لا يتصرف إلا وفق قيمة دلالية واحدة وهي أن يكون خبرا؛ أما الحرف فلا وجه له من أوجه التصرف الدلالية والمنطقية ويجمع ذلك الجرجاني في نصين هما؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.60):-

«وأما الحرف فلاحظ له في باب الإخبار؛ لما تقدم من أنه لا يكون خبرا ولا مخبرا عنه».

وأما الثاني؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.45): «اعلم أن ما ذكره مختص بالاسم، لأجل أن الفعل والحرف لا يصح الإخبار عنهما، لو قلت "خرج قام" أو "قتل ضرب" لم يكن كلاما؛ لأجل أن الفعل خبر، وإذا جعلت الخبر مسندا إلى الخبر كنت تاركا للصواب لأن الخبر من حقه أن يسند إلى مخبر عنه، كقولك: خرج زيد وكذا لو قلت "حسن أن" أو "خرج إلى" أو "خرج متى" لم يكن في ذلك معنى...».

فالاسم يقبل أن يتصرف دلاليا إلى الخبر والمخبر عنه ؛بينما يقبل الفعل أن يتصرف دلاليا إلى الخبر فقط . لكن الحرف تنتفي عنه هاته القابلية للتصرف دلاليا. وبالتالي ستنعكس تلك القابلية للتصرف الدلالي حسب الكم والكيف على القابلية للتصرف نحويا ودلاليا.

*** من التصرف الدلالي المنطقي لأصول الدلالة النحوية إلى التصرف الدلالي النحوي لها**

لم يعد تحديد الاسم مع الجرجاني مقتصرا على التمكن العاملي(سيبويه، الكتاب)؛ إذ سيحدد وفق مبدأ التصرف الدلالي النحوي ؛ فبعدما حدد بناء على التصرف المقولي وفق ثنائية المسند والمسند إليه ليؤهله ذلك إلى التصرف الدلالي وفق ثنائية [الخبر؛ والمخبر عنه] ؛ فإنه سيتصرف نحويا دلاليا وفق منطق الفاعلية والمفعولية والإضافة ؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.63): «فالجواب بأن مقصودهم في ذلك لمعنى غير منصرف وقولهم: "ليس غير" يدل على ذلك، ومعنى التصرف أن يكون فاعلا ومفعولا ومضافا إليه، تقول: ضرب زيد، وضربت زيد، جاءني غلام زيد، فتختلف المقاصد والمعاني في زيد باختلاف آخره ولا يكون هذا في الحرف، لأن قولك: هل يدل على الاستفهام وبل على الاستدراك وإلى على انتهاء الغاية، ومن على ابتدائها، ولا يكون فيها شيء من التصرف.

والذي وصفناه في نحو "زيد" من الفاعلية والمفعولية والإضافة، وكذا لا يكون له إعراب في التقدير كما يكون للأسماء المبنية، نحو/ أين، ومتى، ألا ترى أنك إذا قلت من أين زيد؟ كان في موضع جر، بدلالة أنك تضع موضعه ما يظهر فيه الإعراب فتجده مجرورا، وذلك قولك: من أين موضع زيد».

يربط الجرجاني بين أنواع التصرفات السابقة للاسم بشكل جدلي اشتقاقي؛ فالتصرف الإسنادي للاسم مشتق من كونه ذاتا وشيئا يدل على معنى في نفسه لذلك يصلح لأن يكون معتمد الفعل مسندا إليه . ولكونه ذلك يتصرف الفعل دلاليا إلى الخبر والاسم إلى المخبر عنه؛ ومادام أن الخبر يستوجب صفة الفاعلية وصفة المفعولية ؛ فإن الاسم يتصرف نحويا ودلاليا إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة ، وبذلك يتصدر الاسم المقولات الأخرى من الفعل والحرف ؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.63):«وإذا كان الحرف دالا على معنى غير متصرف فارق بذلك الأسماء المتمكنة نحو: "زيد" و"عمرو" و"أحمد" لأنها تتصرف على ما ذكرنا، وفارق الأسماء المبنية، نحو "أين" و"متى" من جهة تعريه من الإعراب التقديري، وإذا باين هذه الأقسام الثلاثة كان قولهم: ما جاء لمعنى ليس غير حدا للحرف؛ لأنه بمنزلة أن تقول: الحرف ما كان قولهم: "ما جاء لمعنى ليس غير حدا للحرف؛ لأنه بمنزلة أن تقول الحرف ما دل على معنى غير متصرف، و لم يكن له إعراب بوجه، و لم يتضمن الزمان.

فالحرف يختلف عن الفعل والاسم بعدم التصرف دلاليا ونحويا. بينما الاسم يختلف لاختلاف المعاني الإعرابية ، ويكون هذا الاختلاف حاسما في التفريق بين الأدوار الدلالية ؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.83):« اعلم أن أصل الأسماء الإعراب، وأصل الأفعال والحروف البناء؛ لأجل أن الاسم يكون فيه معان توجب الاختلاف كالفاعلية والمفعولية والإضافة، فلو لم تأت بالاختلاف لم يفصل بين المقاصد، وليس كذلك الأفعال والحروف؛ لأنها تدل صيغها على معانيها، ألا ترى أن "ضرب" للماضي، و"سيضرب" للمستقبل.

وكذا "من" لابتداء الغاية، وليس فيها شيء من المعاني التي توجب اختلاف اللفظ فلو قيل: "ضرب وضرب" أو "سوف وسوف" لم يفد هذا الاختلاف شيئا، ومن المحال أن يغير اللفظ لغير المعنى، فلهذا قلنا: إن أصل الفعل والحرف البناء، وأصل الاسم الإعراب».

فبموجب كل ما سبق تتصرف أصول الدلالة النحوية وجوديا ودلاليا ومقوليا ونحويا وذلك لمعان تستوجب الإعراب. مما ينعكس على تحديد مستويات تلك الدلالة التي تعكس الأبعاد الدلالية الوجودية والمقولية والنحوية الدلالية لأصولها. فكيف ذلك؟

*** مستويات الدلالة النحوية**

تنتظم أصول الدلالة النحوية أولا بشكل وجودي دلالي؛ فيتحدد الاسم كشيء وذات والفعل كحال ومعنى ؛ حيث يسبق الشيء الاسم بينما يأتي الحال بعد ذلك تابعا ولاحقا له؛ فينتظم مستوى الدلالة النحوية الأول في المستوى الدلالي الوجودي.

*** المستوى الدلالي الوجودي**

ينتظم الأصل الأول من أصول الدلالة النحوية الذي هو الشيء قبل الأصل الثاني الذي هو الفعل وفق علاقة

وجودية دلالية تراتبية ؛فالشيء يسبق الاسم والحال يسبق المعنى، إذ يرتبط الحال بالشيء الذي يقتضي معنى يظهر في الاسم؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.257-258): «لأن الشيء يعلم أولا نفسه ثم أحواله، فما لم يوضع للصورة المعروفة على الإطلاق "رجل" لا يوضع له ما يدل على صفاته، والضرورة تدل على أن الصفة بعد الموصوف في الرتبة، لأن الصفة أصلها على أنها تخصص اسما علما والعموم سابق للخصوص».

تفرض أصول الدلالة النحوية تراتبية وجودية دلالية مشكلة بذلك المستوى الوجودي الدلالي الأول ؛ حيث إن أول ما ينتظم وجوديا هو الشيء الذي يقتضي حالا وصفة باعتباره لا يوجد إلا وهو متصفا بحال من الأحوال . لذلك تتحدد الرتبة الأولى لصالح ذلك الأصل تبعا لأسبقيته في الوجود ثم يلتحق ويتصل به الفعل كحال وصفة في الرتبة الثانية وحينئذ يستوجب هذا الفعل معنى يحل بالشيء[1]؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.101):«لأن الإعراب يؤتى به للدلالة على المعاني العارضة في الأشياء كالفاعلية، ومحال أن يدل على دون الشيء فاعلا قبل أن يدل على نفسه باستيفاء اسمه». فالمستوى الوجودي يتحدد بناء على علاقة دلالية وصفية باعتبار أن الفعل صفة للفاعل كشيء وهذه الصفة مقتضاة من الحال الأولى الذي يقتضيها الشيء على المستوى الوجودي والتي بدورها تقتضي صفة تحل به وتعتوره وهي المعنى الموجب للإعراب من الفاعلية وغيرها. لذلك يتحدد الإعراب في هذا المستوى باعتباره حالا ومعنى وهو بذلك ينتظم كنظام دلالي وجودي مؤلف من دوال وجودية ومدلولات نحوية دلالية هي : الفاعلية والمفعولية والإضافة ؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.77-78):«... ثم إنهم لما وجدوا هذه الحركات قد أتت دالة على معان، وصار اختلافها علما لاختلاف المعاني كالفاعلية والمفعولية والإضافة، جعلوا لها في هذا الحد أسماء مفردة، لأنها قد تغيرت عن أحوالها وصارت تذكر للتفاء أنفسها، ويقع اللفظ بها، بل ليدل ذكرها على أحوال ومعان، فغيروا الاسم لتغير المعنى». كما أن تلك الأحوال والمعاني تحل بذات المعرب وليس بعده بشكل تجاوري ؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.284):«كما أن الرفعة في "يفعل" لا يجوز أن تقع في شيء خارج من حد الكلمة. ألا ترى أنك لا تقول:"يفعل عمرو"، فتجعل الرفعة على عين عمرو إعرابا و"يفعل"، وتسكن اللام منه، وتجريه مجرى "يضرب عمرو". لأجل أن إعراب الكلمة لا ينفصل عنها كما أن المعنى الذي هو موجب الإعراب في الأصل نحو الفاعلية والمفعولية، كقولك: "ضرب زيد" و"ضربت زيدا" لا يكون فيما يجاور الاسم، ألا ترى أن معنى المفعولية يكون في نفس "زيد" لا في شيء يقع بعده، فكذا يجب أن يكون دليلها في لفظ اسمه ألبتة، وإذا ثبت هذا علمت أن الألف في يفعلان آخر الكلمة، وجرى مجرى اللام في "يفعل"، إذ لو لم يكن كذلك لكان فاصلا بين الكلمة والإعراب، فهذه ثلاثة أدلة، وفي ذلك دلائل كثيرة وفيما ذكرت كفاية». حيث تحل تلك

-تعتبر الحال صفة وجودية دلالية تقترن بوجود الشيء وهي بدورها تقتضي صفة جديدة في شيء آخر مقترن بهذا الشيء ينظر أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي(436ه) ،المعتمد في أصول الفقه؛ اعتنى بتهذيبه وتحقيقه محمد حميد الله بتعاون محمد بكر وحسن حنفي،دار -الفكر،1384-1964 ،بيروت. -[1]

المعاني في ذات الشيء وتتعاقب عليه وتتبدل بتبدل الأحوال؛ إذ تدل كل حركة على حال مخصوصة ومعنى مخصوص؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.91):«بيان ذلك: أنه قد ثبت أن الأسماء التي هي الرفع والنصب والجر ليست تدل على الحركات فقط، ولكن عليها مقترنة بالدلالات المعلومة، فالرفع اسم الضمة إذا اقترن بها الدلالة على معنى مخصوص واختصته بحال دون حال، وكذا النصب اقترن بها الدلالة على معنى مخصوص واختصته بحال دون حال وكذا النصب والجر، فإذا قيل: أن الاسم مرفوع، فالمراد أن فيه ضمة دالة على معنى مخصوص من شأنها أن تزول بزوال ذلك المعنى، وكذا إذا قلت منصوب فالمراد أن فيه فتحة جعلت علما لمعنى. إذا زال ذلك المعنى زالت الفتحة وكذا المجرور».

يعتبر هذا المستوى الدلالي الوجودي الأول من أصول الدلالة النحوية مستوى وجوديا محضا ؛ حيث يدل الاسم على الشيء الموجود في العالم الخارجي ويدل الفعل على الحال التي يوجد عليها ذلك الشيء. وهي بذلك مقتضاة ومحصلة من وجوده فهو الذي يخرجها من العدم إلى الوجود؛ فكيف ذلك؟

*** المستوى الإسنادي التركيبي**

يؤمن الجرجاني مستوى وصفيا جديدا يصف من خلاله كيفية ارتباط وائتلاف الأشياء بأحوالها ،وكيف تنتسب هذه الأخيرة إلى الأولى على المستوى المنطقي ؛ لذلك فهو يستدعي الإسناد باعتباره علاقة يتم بموجبها تعليق الفعل بالاسم والاسم بالاسم من أجل الانتقال من المستوى الوجودي الأول إلى المستوى المقولي التركيبي الإسنادي وهو المستوى الثاني للدلالة النحوية وهو مستوى مشتق من المستوى الأول. فكيف حدد الجرجاني الإسناد وكيف سيتم تحديد ه للمستوى الثاني من الدلالة النحوية بناء على ذلك؟

*** تعريـــــف الإسنـــــاد عند الجرجاني**

يبدو أن الجرجاني سيقدم أول تعريف للإسناد لأول مرة في النحو العربي منفردا بذلك عن النحاة قبله الذين كانوا يستعملونه دون تعريفه؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.53-54):« أن الإسناد مجراه الإخبار، فكأنه قال: "وأما الفعل فما كان خبرا عن شيء و لم يكن مخبرا عنه، غير أن في الإسناد فائدة ليست في الإخبار، وهي أن الأفعال ما لا يصح إطلاق الإخبار عليها كفعل الأمر نحو: "ليضرب زيد"، إذ الأمر لا يكون من حيث أن الخبر ما دخله الصدق والكذب، ويصح أن يطلق عليه الإسناد؛ لأن حقيقة الإسناد إضافة الشيء إلى الشيء وإمالته إليه وجعله متصلا وملامسا، وكذلك قال:-

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا **** إلى كل حاري جديد مشطب فوضعنا "أضفنا" موضع "أسندنا"، لاتفاقهما في المعنى وإذا كان كذلك جاز أن تقول في "ليضرب زيد" أن الفعل مسند إلى زيد، لأنك قد أضفته إليه وعلقته به، فالإسناد إذا يصلح له الإخبار، والإخبار لا يصلح لكل ما يصلح له الإسناد». فالإسناد يتحدد باعتباره علاقة يتم بموجبها تعلق الفعل بالاسم وإضافته له، حيث تبنى تلك العلاقة على الاتصال والملامسة وليس على الانفصال والمجاورة ؛ لأن الفعل يتصل بالاسم بعدما كان منفصلا عنه ؛ كما أن هناك علاقة عموم وخصوص بين الإسناد والإخبار؛ فالأول أعم من الثاني الذي هو أخص من الأول وإن كان مجرى الإسناد هو الإخبار. فكيف يحصل الإسناد بين أصول الدلالة النحوية عند

الجرجاني وكيف يتحدد بموجب ذلك مستوى تلك الدلالة الثاني؟

تتموقع أصول الدلالة النحوية في هذا المستوى بناء على مدى قابليتها للإسناد إلى غيرها أو عدم قابليتها لذلك؛ فالفعل يقبل أن يسند إلى غيره ولكنه ليس مسندا إليه ،بينما يقبل الاسم الوجهين معا فهو مسند ومسند إليه ؛ لذلك تنتظم من ذلك بنيتان إسناديتان أساسيتان هما البنية الإسنادية التي يتصدرها الفعل وهي الجملة الفعلية والبنية الإسنادية التي يتصدرها الاسم وهي الجملة الاسمية؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.72):« أن الفعل لا يتألف مع الفعل، لو قلت: "ضحك خرج" لم يجز وكذا لا يأتلف الحرف مع الفعل، لو قلت: "هل خرج" أو"ما خرج" من غير أن تأتي باسم مظهر أو مضمر لم يجز. وكذا لا يقع الائتلاف بين الحرف ولا بين الاسم والحرف لو قلت: "أن إلى" أو "هل من" أو: "أن زيدا" أو "ما زيد"، من غير جزء آخر لم يجز...» ؛ فالعلاقة بين أصول الدلالة النحوية هي علاقة إسنادية لا تحصل إلا بين مؤتلفين وهما :الاسم والفعل أو الاسم والاسم ؛إذ؛ يقول (المقتصد، ج1،ص.70): «اعلم أن معنى الائتلاف الإفادة، وذلك لا يكون إلا بين الاسم والاسم كقولك: "زيد أخوك" "وزيد" مبتدأ وأخوك خبره وكل واحد منهما اسم، أو بين الفعل والاسم كقولك "خرج زيد" و"سر بكر" و"انطلق عبد الله" فهذه أفعال وما بعدها مخبر عنه، فالكلام لا يخلو من جملتين:-

أحدهما: اسمية: كقولك: زيد أخوك، وتسمى جملة من المبتدأ والخبر؛

والثانية: فعلية كقولك: خرج زيد، وتسمى جملة من فعل وفاعل والمقصود بالاسمية أن يكون الجزء الأول اسما، وبالفعلية أن يكون الأول فعلا، فإذا قلت: زيد ضربته كان الجملة الاسمية ...». تتحدد إذن بنيتان إسناديتان بموجب مدى قابلية عناصرها لتحمل القيم الإسنادية ؛ وهذا سيلقي بظلاله على القيم النحوية الدلالية الموجبة للإعراب ؛ فكيف ذلك؟

*** المستوى النحوي الدلالي**

تتوزع الأدوار النحوية الدلالية في هذا المستوى بناء على أوجه التصرف الدلالي لكل من الاسم والفعل ؛ فالثاني يعتبر الأصل في الخبر. والأول وإن كان يتصرف دلاليا إلى الخبر والمخبر عنه فهو ليس أصلا في الخبر. لذلك يتربع الفاعل على المرفوعات ويصير هو الأصل في الرفع . بينما يتشبه به المبتدأ ويحمل عليه في الرفع ؛ ؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.174):«واعلم أن الرفع للفاعل في الأصل، وكونه في الابتدائية فرع على ذلك، لأن أصول الكلام على ثلاثة معان: 1- الفاعلية، 2-المفعولية، 3- والإضافة، فالرفع للفاعل، والنصب للمفعول، والجر للمضاف إليه. فالمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل، [...]، وإذا كان المبتدأ يأتى به لأجل الإخبار وكان الفعل هو المقدم والأصل فيه، كان ما يخبر به عنه مقدما في الرتبة. قد علمت أن أصل الرفع أن يكون للفاعل.

وقال أصحابنا: "أن المبتدأ شبه به من حيث كان مخبرا عنه فجعل علامته الرفع، وخبر المبتدأ شبه به من حيث كان الجزء الثاني من الجملة كما أن الفاعل كذلك. ولعل من يقول: أن الأصل، المبتدأ في الرفع ينظر إلى اللفظ فيقدر أنهم لما سموه مبتدأ كان هو المقدم، وذلك من سلامة الجانب». ؛

تنعكس القيم النحوية الدلالية لكل من الفعل والاسم على البنية الدلالية النحوية للجملة ؛ فلما كان الفعل هو الأصل في الإخبار كان الفاعل باعتباره مخبرا عنه هو الأصل في الرفع؛ لكن المبتدأ رغم تساويه مع الفاعل في القيمة الدلالية نفسها بكونه مخبرا عنه يحمل في الرفع على الفاعل ؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.174):«فالمبتدأ والخبر داخلان على الفاعل، ويدلك على ذلك أن المبتدأ إنما يؤتى به ليخبر عنه. والفعل هو الأصل في الإخبار، وإذا كان كذلك كان الفاعل قبل المبتدأ في المرتبة، كما أن الفعل قبل الاسم في الإخبار، يدلك على ذلك أنه لا يكون خبر المبتدأ إلا النكرة أو ما يتضمن ضربا من التنكير».

تتحكم البنية الدلالية للفعل والاسم في البنية العاملية للجملة ؛ حيث يميز الجرجاني بين العامل الدلالي النحوي الموجب للإعراب والعامل النحوي المحدد للعلامة الإعرابية ؛ فالذي يهيئ الاسم للإعراب ويجعله قابلا لأن يتحمل وظيفة إعرابية في الجملة فليس هو العامل الواسم له بعلامة إعرابية؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.179-180):« وقد ذكرنا أن أصل الرفع أن يكون للفاعل، وأن المبتدأ فرع عليه ومشبه به، من حيث أن كل واحد منهما مخبر عنه فموجب الرفع غير عامله، لأن الموجب مشابهة المبتدأ للفاعل والعامل هو تعريه من العوامل كما أن موجب الإعراب في الأفعال المضارعة هو مشابهتها للأسماء على ما وصفنا وعامله غير ذلك. فالرفع عامله وقوعه موقع الاسم، والنصب عامله "لن" والجزم "لم". ويسمى المبتدأ مسندا والخبر مسندا إليه، كما يسمى الاسم الأول في قولك: "غلام زيد" مضافا، والثاني مضافا إليه، »؛ يميز الجرجاني إذن بين المستوى النحوي اللفظي الموروث عن سيبويه المتمثل في العوامل اللفظية والمعنوية وأن الكلام هي نظام من العوامل والمعمولات والهوامل والمهمولات ، وبين المستوى النحوي الدلالي في الجملة القائم على التوزيع الثنائي لجزءيها بناء على قيم الإخبار. فالفعل يعتبر الأصل في الإخبار ولكن رغم ذلك يظل مقتقرا إلى الجزء الثاني الذي هو الفاعل الذي بدوره سيصير الأصل في الرفع؛ لذلك هناك تناظر بين جزءي الجملة الفعلية والجملة الاسمية على مستوى افتقار الجزء الأول باعتباره خبرا إلى الجزء الثاني باعتباره مخبرا عنه وانعكاس ذلك على البنية العاملية الدلالية وترتيب عناصر الجملة؛ حيث يقول (المقتصد، ج2،ص.217):« وأما موجب كون علامة خبر المبتدأ الرفع فما ذكرنا من مشابهته الفاعل. قال الشيخ أبو الحسن: خبر المبتدأ جزء من الجملة مفتقر إليه فشابه الفاعل. وقوى ذلك بأنه الجزء الثاني من الجملة، كما أن الفاعل كذلك، ألا ترى أن مرتبة "منطلق" بعد "زيد" في قولك: "زيد منطلق"، كما أن مرتبة الفاعل بعد الفعل. ف"زيد" في قولك "قام زيد" بعد "قام" لا قبله. فالذي أوجب له أن يكون مرفوعا غير الذي عمل الرفع فيه، وذلك أن مشابهته للفاعل أوجبت أن تكون علامة الرفع بعامل ثم كان ذلك العامل ما وصفنا من الابتداء والمبتدأ، كما أن مشابهة يفعل وأخواته للاسم أوجبت أن يكون له اختلاف آخر باختلاف العوامل».

تتحدد بنية الجملة الدلالية بناء على مركزية الفاعل وليس بناء على مركزية المبتدأ ؛ فالفاعل هو الذي يسبق باقي المرفوعات في الرفع ويتصدر باقي مكونات الجملة ؛ لذلك سيكون الرفع هو الفارق بين وجود الجملة وعدمها ؛ وباعتبار الفاعل هو الأصل المفتقر إليه في الرفع فإنه حيثما يوجد الفاعل

توجد الجملة ويتحقق الموجب للإعراب ، وحيثما ينتفي الفاعل تنتفي الجملة وينتفي معها الموجب والمقتضي للإعراب؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.173):« اعلم أن أسبق الحركات في الرتبة هو الرفع، وذلك لأجل أنه يستغني عن صاحبيه وهما يفتقران إليه وتقول: "قام زيد"، و"عمرو منطلق"، فتجد الكلام صحيحا من غير النصب والجر، إذ لا يجب أن تقول قام زيد قياما ولا: عمرو منطلق اليوم، ولا أن تقول: قام زيد إلى عمرو. وإنما يكون للمنصوب والمجرور فائدة لا يبطل بعدمها أصل الكلام ولو قلت: زيدا، أو "بعمرو". لم يكن كلاما حتى يتقدم الرفع أن تقول: ضرب زيد عمرا، ومررت بعمرٍو، أو يكون قد جرى ذكر إنسان فتضمره، فتقول: ضرب زيد ومر عمرو، فذلك الضمير مرفوع لا محالة، وإذا كان حال الرفع مع صاحبيه على ما وصفنا من استغنائه عنهما، وافتقارهما إليه وجب الحكم بتقدمه في الرتبة». أما النصب والجر فهو غير مفتقر إليهما لأنهما فضلة ؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.152):«وإنما جعل النصب تابعا للجر (في الاسم) دون الرفع، لأجل أن بين الجر والنصب من المناسبة ما ليس بينه وبين الرفع. ألا ترى أن كل واحد من الجر والنصب فضلة في الكلام، لأنك تقول:"مررت"، فلا تفتقر إلى أن تقول: إلى البصرة كما تقول: "ضربت" فلا تحتاج إلى أن تقول: "زيد" ولو قلت. "ضرب" ولم تذكر المرفوع لم يجز، ولهذا اتفقا في الضمير. فقلت مررت بك، ورأيتك، ومررت بكما، ورأيتكما، وكذا الباب فلما كان بين النصب والجر هذا النسب كان النصب بمشاركة الجر أولى من الرفع».

يوزع الجرجاني الوظائف النحوية حسب طبيعة البنية الدلالية لكل مكون من مكونات الجملة؛ فالرفع تنعقد به البنية المجردة للجملة الفعلية فتحمل عليها بنية الجملة الاسمية. لذلك كان الرفع هو الأول والسابق في الوجود وهو المقتضي للفاعل المفتقر إليه الخبر. بينما يتأخر النصب والجر لاستغناء الخبر عنهما لأنهما فضلة وزيادة في البيان ومشتقان من ركني الجملة .وبناء على ذلك يميز الجرجاني بين الإعراب ومقتضيه وبين العامل ومعموله ؛ لأن المقتضي ليس هو العامل؛ باعتبار أن الأول من طبيعة دلالية اقتضائية بينما الثاني من طبيعة نحوية اشتقاقية ؛ فالعامل قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا؛ بينما المقتضي هو من طبيعة وجودية تربط بين الموجد والموجود وفق علاقة سببية ؛ حيث لا توجد الموجودات إلا وهي مسبوقة بعللها وأسبابها .فإلى هذا ذهب الجرجاني؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.327-328): اعلم أن الفعل له ثلاثة أوجه من الاختلاف:-

١- الرفع

٢- النصب

٣- والجزم.

وجميع ذلك مستحق بمضارعة الاسم كما تقدم، ثم أن كل وجه منها يفتقر إلى سبب، كما أن الأسماء نحو: "زيد" و"عمرو" استوجبت الإعراب الذي هو الرفع والنصب والجر، لما يكون فيها من الفاعلية والمفعولية والإضافة ثم كان لكل واحد من ذلك عامل كقولك: "جاءني زيد"، "ورأيت زيدا"، و"هذا غلام زيدٍ"، والباء في: "مررت بزيدٍ" فكما لم يكن وجود المعاني التي تقتضي الإعراب الذي هو الاختلاف على الإطلاق بعامل الرفع والنصب والجر في الأسماء كذلك لا

تكون مضارعة الفعل الاسم بعامله كل واحد من الرفع والنصب والجزم في الأفعال بل يكون لكل نحو عامل يحصل عند وجوده، فالرفع بوقوعه موقع الاسم نحو أن تقول: مررت برجل يقوم فيصلح الموضع للاسم نحو أن تقول: مررت برجل قائم والنصب نحو: لن تضرب وكذلك الجزم نحو: لم تضرب، وفي هذا الفصل كلام، وقد ذكرنا في صدر الكتاب قدر ما يكفيه» .فالبنية الإعرابية هي بنية وجودية دلالية بالأساس تتحكم فيها علاقات دلالية وجودية وفق منطق السببية ؛ فالأسماء مهيأة لتلقي الإعراب ؛ حيث تحل فيها المعاني المقتضية للإعراب التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة. وهي موجبة لأحكام الرفع والنصب والجر. وهي أحكام دلالية إعرابية محكومة بأسبابها وليس بعواملها ؛ والسبب متعلق بموجده الذي هو يحتاج بدوره إلى الآلة التي هي العلامة الإعرابية ؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.76-77): «فالحركة إذا آلة الإعراب لأن الاختلاف يحصل بها، ولو كانت الحركة إعرابا، لوجب أن يقال: حركات الإعراب، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه ألا ترى أنك لو قلت: حركات حركات "أو" حركات الضمة والفتحة والكسرة كان محالا، فهذه الإضافة بمنزلة قولهم: "مطية حرب" إذ المعنى: أن هذه الحركات بها يحصل الاختلاف في آخر الكلمة كما أن المطية عليها يكون الحرب».

فالنظام النحوي الدلالي عند الجرجاني يستمد مقوماته من النظام الوجودي الذي يجمع بين الموجد والموجودات ؛ فالأسماء أشياء وذوات يخبر عنها لأسباب ومقتضيات موجبة لطبيعة ما يخبر به؛ فإن كان الخبر فعلا وعلى وجه الضرورة؛ كان السبب قويا وموجبا للرفع وهو الفاعلية ؛ بينما إذا كان الخبر على وجه التوسع والزيادة في البيان كان السبب ضعيفا وهو الفضلة الذي ينضوي تحته النصب والجر. لذلك تشكل تلك البنية الدلالية الوجودية مصدر كل البنيات ؛ وعاملا محددا للمستوى النحوي العاملي الأخير من مستويات الدلالة النحوية.

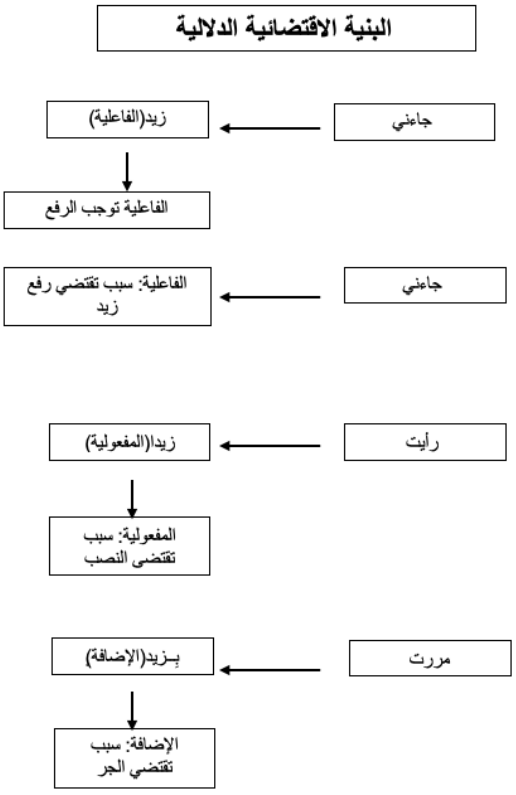

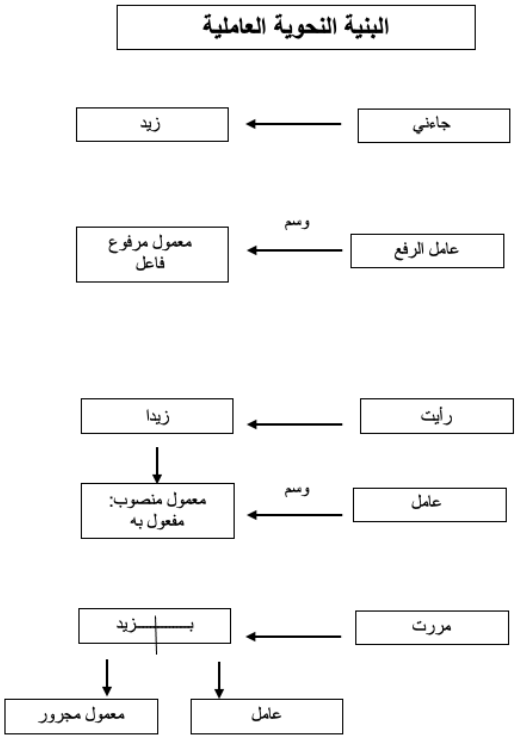

*** المستوى النحوي العاملي**

يقوم النظام النحوي عند الجرجاني على تلازم ثلاث بنى هي:-

١- البنية التركيبية الدلالية القائمة على الإسناد؛ حيث عندما يسند الفعل باعتباره حالا مجردة من الوزن والزمان إلى الفاعل باعتباره شيئا وذاتا؛ يتم الحصول على الثنائية المتمثلة في المسند إليه والمسند؛ حيث تمنح الرتبة الأولى في هذا المستوى إلى الفاعل باعتباره ذاتا ؛لأن الفعل هو الذي يحل فيه ويسند إليه .

٢- البنية الدلالية الاقتضائية التي يقتضي .بموجبها الفعل باعتباره حالا معنى الفاعلية التي تحل في الفاعل باعتباره شيئا وذاتا ؛ حيث تقتضي تلك الصفة بدورها صفة الرفع ؛

٣- البنية التركيبية العاملية النحوية التي تتدخل لمنح الفعل الصيغة الصرفية ومنحه الرتبة الأولى على مستوى بنية الجملة ،ولوسم الأسماء باعتبارها ألفاظا بالعلامات الإعرابية محددة أدوارها النحوية كمرفوعات ومنصوبات ومجرورات.

حيث إن الكل يشتق من الإسناد وينتظم في صفة الفاعلية التي تعتبر أصل وسبب كل مرفوع، وهي معنى يقتضي الرفع، بينما تنتظم صفة المفعولية والإضافة تحت صفة الفضلة التي تقوم بدور دلالي داخل الجملة وليس دورا تركيبيا؛ إذ .بمجرد ما يستغني المخبر عنه بالخبر في البنية المجردة تنبثق أولا صفة الفاعلية على المستوى الإسنادي التركيبي والفضلة على المستوى الدلالي. لأن الوظائف التركيبية هي وظائف نحوية دلالية إجبارية، ورئيسة، ومحفوظة سلفا للمسند والمسند إليه؛ وبها يتم الكلام، وتتحقق الفائدة وتشتق منها صفة الفاعلية. بينما الوظائف النحوية الدلالية المرتبطة بالفضلة هي وظائف افتراضية زائدة توضيحية تبيينية اختيارية، غير رئيسة يمكن الاستغناء عنها، وإن كانت هي الأخرى تقتضي دلاليا النصب والجر.

فلأول مرة في تاريخ النحو العربي يتم التصريح بالمعاني النحوية الدلالية الإعرابية مجتمعة من طرف الجرجاني وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة؛ إذ قد صرح من قبله المبرد وابن السراج بالفضلة و لم يصرحوا بهذه المعاني المنسوبة إلى الفاعل والمفعول والمضاف إليه.

لذلك تستقبل البنية العاملية بنية عاملية جديدة دلالية تسبقها في الوجود؛ إذ أن عمل تلك المعاني في الأسماء كذوات سابق على عمل العوامل اللفظية فيها باعتبار تلك المعاني معاني مضمرة، وكامنة، ومستكنة في الأسماء تظهر .بمجرد إسنادها

إلى الفعل أو الاسم؛ حيث يحصل لها حال الفاعلية والمفعولية والإضافة التي تستوجب الرفع والنصب والجر في الأسماء.

فالبنية العاملية اللفظية إذن ستتأسس بناء على البنيتين السابقتين ؛ بحيث يتحدد الإعراب عن طريق حصول الاختلاف بالعامل في أواخر الأسماء كألفاظ؛ ولذلك فليس كل اختلاف إعرابا بل يكون ذلك مشروطا باختلاف المعنى وذلك الاختلاف في آخر الكلمة يكون بالعوامل ؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.76-77):«فإن قلت: فكيف قال: الإعراب أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العامل فقيد و لم يطلق، فيقول: الإعراب أن تختلف أواخر الكلم.

فالجواب أن آخر الكلمة قد تختلف، ولا يكون ذلك الاختلاف إعرابا، فالإعراب يفتقر إلى ثلاث شرائط: إحداها: الاختلاف. والثانية: أن يكون ذلك الاختلاف في آخر الكلمة. والثالثة: أن يكون باختلاف العوامل، كقولك: "جاءني زيد" و"رأيت زيدا" و"مررت بزيد"، فعامل النصب غير عامل الرفع، وعامل الجر غير عاملهما، فكل اختلاف وجد بهذه الصفة فهو إعراب».

كما أن الأسماء تستحق الإعراب أصالة؛ لأنها هي المدلول عليها والأفعال أدلة، لتغير معاني الأسماء واستجابتها لاختلاف المعاني النحوية ؛ إذ بمجرد ما تقترن بالعوامل، وتسند إليها تحصل فيها معان موجبة للإعراب وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة. عكس الأفعال والحروف التي لا تتغير معانيها بتغير واختلاف المعاني والمقاصد؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.83):«واعلم أن أصل الأسماء الإعراب، وأصل الأفعال والحروف البناء، لأن الاسم يكون فيه معان توجب الاختلاف كالفاعلية والمفعولية والإضافة، فلو لم تأت بالاختلاف لم يفصل بين المقاصد، وليس كذلك الأفعال والحروف، لأنها تدل صيغها على معانيها، ألا ترى أن "ضرب" للماضي، و"سيضرب" للمستقبل.

وكذا "من" لابتداء الغاية، وليس فيها شيء من المعاني التي توجب اختلاف اللفظ. فلو قيل. "ضرب وضرب" أو "سوف وسوف" لم يفد هذا الاختلاف شيئا، ومن المحال أن يغير اللفظ لغير معنى، فلهذا قلنا: إن أصل الفعل والحرف البناء، وأصل الاسم الإعراب».

لذلك تختلف أواخر الأسماء في الإعراب بتعاقب وتوالي العلامات الإعرابية التي تختلف باختلاف المعنى وزواله وانتقاله من معنى إلى آخر، إذ يستمد الإعراب هويته، وحقيقته من الاختلاف الذي يكون لمعنى زائل، ومنتقل منه إلى معنى غيره فهو لا يرتبط باللفظ من حيث حركته على آخره، وإنما بالاختلاف المتعاقب والطارئ على اللفظ المقترن بمعنى يزول ويجري من حال إلى حال بحسب تغير العوامل وتعاقبها على المعمولات ؛ حيث يقول (المقتصد، ج1،ص.75):« فإن الإعراب في الحقيقة معنى لا لفظ، ولهذا قال: الإعراب: أن تختلف أواخر الكلم لاختلاف العوامل. وقوله: "أن تختلف"، بمعنى الاختلاف، وليس الاختلاف للفظ، وإنما هو معنى، كما أن الاسوداد ليس بعين وإنما هو معنى يعرف بالقلب، فالمختلف هو اللفظ كما أن المسود هو العين التي تتعلق برؤية البصر، فإذا قلت: "جاءني زيد"، و"رأيت زيدا"، و"مررت بزيد"، فإن اختلاف الحركة وكونها مرة ضمة وأخرى فتحة وثالثة كسرة، ليدل هذا الاختلاف على معان مختلفة إعراب، وليس نفس الحركة إعراب، ألا ترى أنها إذا وجدت و لم يوجد الاختلاف لم تكن الكلمة معربة، وذلك "أين" و"كيف" ألا ترى أنهما

متحركان، ولا يقول أحد أنهما معربان، لأجل أن الاختلاف غير موجود في آخرهم».

يقوم الإعراب إذن في مستواه النحوي اللفظي على مركزية الاختلاف الحاصل بالعامل في أواخر الأسماء؛ حيث يعكس ذلك الاختلاف المعاني المتعاقبة والطارئة على الأسماء التي تقبل التغيير من حال إلى حال ومن معنى إلى معنى بشكل يتشاكل فيه العامل والمعنى .

*** خاتمة**

يرتكز النظام النحوي الدلالي عند عبد القاهر الجرجاني على مدخلات وجودية ودلالية ونحوية . فالشيء أو الذات من الناحية الوجودية يسبق الاسم . كما أن الفعل قبل أن يأخذ صيغة صرفية معينة يكون من الناحية الوجودية عبارة عن حال ملتبسة بالشيء وفق علاقة إسنادية . تقتضي تلك الحال المعنى النحوي الذي يظهر بالاسم حيث يقتضي بدوره الإعراب.

فالمستوى الأول هو من طبيعة وجودية دلالية. لأن الاسم يدل على الذات والفعل على حال مسندة لتلك الذات. أما المستوى الثاني فهو من طبيعة نحوية دلالية حيث تقتضي تلك الحال معنى الفاعلية الذي يظهر بالاسم وليس بالذات مقتضيا لهذا الأخير إعراب الرفع . فيأخذ الفعل بعد ذلك صيغة صرفية معينة لوسم الاسم بسمة الرفع باعتباره عاملا نحويا لفظيا ؛ فيتشكل بذلك المستوى النحوي اللفظي العاملي الشكلي في النهاية.

*** المراجع**

أولاً– المراجع العربية

الزجاجي، أبو القاسم (337 هـــ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الرابعة: 1402 هـ-1982 م.

الأستراباذي النحوي، رضى الدين (686 هـــ)، شرح كافية ابن الحاجب، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى ،1421هـــ-2000 م.

أبو بشر، عمرو بن عثمان (180 هـــ)، الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403 هـــ-1983 م.

الجرجاني ،أبو بكر عبد القاهر (474 هـــ)، المقتصد في شرح رسالة الإيضاح، تحقيق الشربيني شريدة، دار الحديث، القاهرة، سنة الطبع :1430 هـــ-2009 م.

السكاكي، أبو يعقوب (626 هـــ)، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت، طبعة أولى: 1403 هـــ-1983م.

البصري المعتزلي ،أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب (436ه)،المعتمد في أصول الفقه؛ اعتنى بتهذيبه وتحقيقه محمد حميد الله بتعاون محمد بكر وحسن حنفي، دار الفكر،1384-1964 ،بيروت.

ثانياً– المراجع الأجنبية

Ahmed Alaoui, Epistémologie de la linguistique arabe, Editions okad, Rabat.

Iraqi Houssaini Mohamed Choukri (1992), Commencement et rection dans le kitab de Sibawayhi : Thèse de doctorat, Université de Paris 7.

Popper (Karl Raimaund) : (1973) La logique de la découverte scientifique traduit de l'anglais par Tiyssen – Ruttan et philippe deveaux paris, payot,